

التقرير السابع المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس
الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، وهو يشمل التطورات المستجدة فيما يتعلق بمسائل المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (S/2015/298).

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق والكويت. ففي ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥، اجتمع إبراهيم الجعفري، وزير خارجية العراق، في الكويت، بالشيخ صباح خالد الحمد الصباح، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في الكويت، على هامش الاجتماع الثاني والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي. وأكد الشيخ الصباح من جديد دعم حكومة الكويت لحكومة العراق، فضلاً عن التزامها بمساعدة الجهود الحالية التي تُبذل من أجل استعادة استقرار العراق وأمنه ووحدته. وفي ١ حزيران/يونيه، استلمت إدارة العلاقات الخارجية في إقليم كردستان التابع للعراق، رسمياً، وثائق تفويض القنصل العام الجديد للكويت في أربيل. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أعلنت وزارة الخارجية في الكويت التبوع بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في العراق. وفي ١٧ حزيران/يونيه، وصلت طائرة تحمل ٢٠ طناً من الأدوية واللوازم الطبية إلى العراق في إطار جسر جوي من إمدادات الإغاثة التي تقدمها حكومة الكويت تعبيراً عن التضامن مع شعب العراق.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥.



٣ - وتعيق القيود المتعلقة بالميزانية وتلك التي تفرضها الحالة الأمنية والاقتصادية في العراق العمل المتعلق بالبحث عن المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية. غير أن حكومة العراق تواصل بذل جهودها سعياً إلى تحقيق نتائج. وفي هذا الصدد، ترأس محمد مهدي البياتي، وزير حقوق الإنسان في العراق، الوفد العراقي إلى الدورة التسعين للجنة الفرعية التقنية للآلية الثلاثية الأطراف، وكذلك إلى الاجتماع الأربعين للجنة الثلاثية، المعقودين في الكويت في ١٨ و ٢٠ أيار/مايو، على التوالي، برئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ثانياً - الأنشطة المضطلع بها مؤخراً فيما يتعلق بإعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى الوطن

٤ - في ٢١ نيسان/أبريل، وعقب الإحاطة التي قدمتها وزارة حقوق الإنسان العراقية فيما يتعلق بأهمية المحافظة على الزخم في عملها على الرغم من صعوبة الوضع المالي، وافق مجلس الوزراء على مخصصات الميزانية من احتياطات الطوارئ للانفاق على أنشطة الوزارة المتعلقة بملف المفقودين للنصف الثاني من عام ٢٠١٥. وفي ٧ أيار/مايو، عقدت اللجنة العراقية المشتركة بين الوزارات المعنية بالرعايا الكويتيين المفقودين اجتماعاً تحت رعاية وزارة حقوق الإنسان لمناقشة خطة العمل للفترة المتبقية من عام ٢٠١٥، بما في ذلك بعثات الحفر والاستكشاف المقررة، وكذلك توافر الشهود والمعلومات فيما يتعلق بمواقع الدفن المحتملة.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية، في إطار اضطراره بمسؤولياته بموجب القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، الاجتماع بالمحاورين العراقيين والكويتيين المعنيين لحثهم على إحراز تقدم في هذا الملف الإنساني الهام. واجتمع نائب ممثلي الخاص أثناء زيارته إلى الكويت في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيار/مايو باللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب، ووزير حقوق الإنسان في العراق، ومحمد حسين محمد بحر العلوم، سفير العراق إلى الكويت. وشدد رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب على ضرورة قيام حكومة العراق بإيجاد ديناميات جديدة والنظر في مختلف أساليب وطرائق البحث التي يمكن أن تحقق نتائج ملموسة، لا سيما في إطار موارد البحث الجنائي والموارد التكنولوجية المتاحة بالفعل في العراق.

٦ - وأكد وزير حقوق الإنسان في العراق من جانبه التزام بلده القوي بمواصلة الوفاء بالتزاماته في البحث عن المفقودين. وأشار إلى أن جميع السياسيين في العراق يدركون

الالتزامات الدولية للعراق وواجهه تجاه الكويت، التي يرون فيها أقرب شركائهم الإقليميين. غير أن الوزير أشار إلى أن أزمة السيولة الحالية تعوق بشكل كبير إحراز تقدم في الملف.

٧ - وشاركت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بصفة مراقب في الدورة التسعين للجنة الفرعية التقنية للآلية الثلاثية الأطراف التي عقدت في ١٨ أيار/مايو في الكويت. وخلال الاجتماع، اتفقت الأطراف على استعراض الحالة الراهنة والجهود المبذولة حتى تاريخه للخروج بأفكار ونهج جديدة من أجل تنشيط الملف وتحقيق نتائج ملموسة. وتحقيقاً لتلك الغاية، تقرر أن يشارك الخبراء في الاجتماعات المقبلة لتعريف أعضاء اللجنة الفرعية التقنية بالتكنولوجيا المتاحة التي ثبت نجاحها في الميدان لمساعدة اللجنة الفرعية في وضع استراتيجية كلية.

٨ - وخلال دورة اللجنة الفرعية التقنية، ذكرت المملكة العربية السعودية أن سلطاتها الوطنية تجد صعوبة في تحديد مكان أحد مواقع الدفن المحتملة على حدودها مع الكويت. وقد جرى تقاسم تلك المعلومات عقب قيام أحد الشهود بتقديم تفاصيل إضافية. ونتيجة لذلك، طلبت حكومة العراق الدعم من المملكة العربية السعودية والكويت وغيرهما من الأعضاء المعنيين في توفير الوثائق ذات الصلة من محفوظات كل منهم. وذكرت حكومة العراق أنها ستسعى أيضاً إلى الحصول على المزيد من الإيضاحات من الشاهد.

٩ - وحضر نائب ممثلي الخاص الاجتماع الأربعين للجنة الثلاثية الذي عقد في ٢٠ أيار/مايو في الكويت، والذي أيد خلاله أعضاء اللجنة تجديد مركز المراقب لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الآلية لسنة أخرى.

١٠ - وفي ١ حزيران/يونيه، اجتمع نائب ممثلي الخاص، في بغداد، بالسفير أحمد بامرني، رئيس دائرة المنظمات والتعاون الدولي في وزارة الخارجية، الذي أقر بوجود مشاكل تقنية ومالية ولوجستية فيما يتعلق بالبحث عن المفقودين. وأعرب السفير بامرني عن التزامه بأن يثير مع وزير المالية مسألة الحاجة إلى الحصول على السيولة وضمان أن تكون وزارة حقوق الإنسان قادرة على تلبية الاحتياجات الحالية للعملية.

ثالثاً - الأنشطة المضطلع بها مؤخراً فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية

١١ - لم يُسجَل في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي أي تقدم كبير فيما يتعلق بالممتلكات. وشدد نائب ممثلي الخاص في اجتماعاته مع السلطات العراقية على ضرورة الحفاظ على

الزخم في هذا المجال الهام. وحث كلا الجانبين على النظر في عقد اجتماع للجنة المشتركة المعنية بالامتلاكات، التي اجتمعت لآخر مرة في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

رابعاً - ملاحظات

١٢ - أرحب بالعلاقة والتعاون الإيجابي والبناء بين العراق والكويت في جميع الجوانب ذات الاهتمام المشترك. ويعد تعهد الكويت بتقديم ٢٠٠ مليون دولار لتمويل الأنشطة الإنسانية من أجل التخفيف من معاناة النازحين داخلياً في العراق جديراً بالثناء بشكل خاص. ويشكل توسيع نطاق الشراكة بين الدولتين مؤشراً قوياً على أن الروابط ستزداد وثاقاً مع الوقت وستتطور، على ما نأمل، إلى تطبيع كامل للعلاقات. وأعتقد بضرورة الاستفادة من روح الدعم المتبادل القائمة حالياً من أجل إعطاء زخم جديد للملف المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والامتلاكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، بحيث تُحرز نتائج ملموسة في هذه المسألة الإنسانية الهامة.

١٣ - وأتني على التزام حكومة العراق بمواصلة العمل فيما يتعلق بهذا الملف في وقت تحاول فيه التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها البلد. وأرحب كذلك بقرار مجلس الوزراء تخصيص الأموال اللازمة للاضطلاع بأنشطة وزارة حقوق الإنسان دعماً للبحث عن المفقودين للنصف الثاني من عام ٢٠١٥، بالرغم من أنه يواجه قيوداً شديدة تتعلق بالميزانية. غير أنني ألاحظ مع الأسف أن الجهود المتواصلة لم تؤد إلى إحراز تقدم كبير في هذا الملف. فقد مرت ١١ سنة منذ المرة الأخيرة التي وجدت فيها مجموعة من رفات الموتى في أعمال الحفر. ومرت ٢٥ سنة طويلة على أسر المفقودين الذين ينتظرون معرفة مصير أحبائهم.

١٤ - وأنوه إلى ضرورة إعادة تقييم الاعتماد الكامل على أساليب البحث التقليدية، إذ ثبت أنها لا تؤدي إلى نتيجة حاسمة مع مرور الوقت. وأنا على ثقة من أن استعراض الأنشطة المضطلع بها حتى تاريخه واستكشاف أساليب بديلة للبحث سيساعدان في التغلب على حالة الجمود. ومن هذا المنطلق، أحث حكومة العراق على النظر في استخدام التكنولوجيا الحديثة والنهج الجديدة لوضع استراتيجية كلية بشأن سبل المضي قدماً.

١٥ - ولا تزال الآلية الثلاثية، تحت القيادة المقنطرة للجنة الدولية للصليب الأحمر، تتسم بالأهمية البالغة في التعاطي مع مسألة المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة. ومن دواعي امتناني أن مركز المراقب لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق قد مُدّد، وهو ما يتيح لها مواصلة الاضطلاع بدور داعم وتيسيري فيما يتعلق بهذا الالتزام الإنساني الهام. ويسرني أن جواً إيجابياً وبناء من الشراكة والتعاون يسود بين الأعضاء، وهو ما يبين

تفانيهم المستمر. وأرحب بعرض المقترحات والأفكار المبتكرة المتعلقة بسبل المضي قدما في الاجتماع المقبل للجنة الفرعية التقنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

١٦ - وألاحظ عدم إحراز تقدم بشأن الممتلكات الكويتية المفقودة. وأدعو حكومة العراق إلى الأخذ بأساليب بحث مبتكرة والقيام بعمليات إعلامية هادفة لتحديد مكان المحفوظات الوطنية. وأشجع كذلك اللجنة المشتركة المعنية بالممتلكات على الاجتماع بانتظام لإحراز التقدم اللازم في الملف.

١٧ - وأشجع كذلك حكومة العراق على الاستعانة بالخبرة والمساعدة اللتين يمكن أن توفرهما البعثة في تيسير الجهود التي تبذلها في مجال البحث عن المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية. وأؤكد مجددا الالتزام والتفاني القويين لدى البعثة وممثلي الخاص ونائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية فيما يتعلق بالاضطلاع بالدور المكلفين به على أكمل وجه.